

مصادر الاستاذ الدكتور فاضل السامرائي التفسيرية في كتابه معاني النحو وأثرها في بناء
منهجه التفسيري

The Interpretive Sources used by Prof. Dr. Fadhil Al- Samarra'i in his
book *Meanings of Grammar and their Effect on Building his
Interpretive Approach*

الكلمة المفتاح: السامرائي معاني النحو

Key word : Al- Samarra'i Grammar Meanings

أ.م.د. عمر رحمن حميد الأركي

Asst.Prof. Omar Rahman Hameed
Al- Arraki (PH.D)

جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية

College of Basic Education/ University of Diyala

D.omar10100@yahoo.com

أ.م.د. محمود عبدالرزاق جاسم

Asst.Prof. Mahmood
Abd- Al Razzaq (PH.D)

جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية

W.ma38@yahoo.com

الملخص

يعد كتاب معاني النحو واحداً من أهم أسفار العربية وروافدها مستمداً تلك الأهمية من تعلقه بالقرآن الكريم .. والغوص على أعماق هذا الكتاب لا يخلو من درر يمتلئ البحث بها قد أجاد السامرائي صناعتها وصياغتها.. وقد كانت لنا وقفة باحث عند المصادر التفسيرية في هذا الكتاب لنتبين أثرها في بناء المنهج التفسيري للسامرائي من خلال موضوعنا (مصادر الأستاذ الدكتور فاضل السامرائي التفسيرية في كتابه معاني النحو وأثرها في بناء منهجه التفسيري)، فوجدنا السامرائي في اعتماده تلك المصادر ناقلاً، وناقداً، ومستنبطاً ومؤصلاً، وهذا ما اثبتناه في متن بحثنا المؤلف من مبحثين تسبقهما مقدمة تعريفية، الأول: مصادره من كتب التفسير وعلوم القرآن وأثرها في بناء منهجه التفسيري، والثاني: مصادره من كتب النحو، واللغة، والأدب وأثرها في بناء منهجه التفسيري، واردفنا ذلك كله بخاتمة تشتمل على أهم نتائج البحث.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله الطيبين
الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين ..

وبعد

إن الأستاذ الدكتور فاضل السامرائي يعد من العلماء المجددين في مجال تخصصه
وعمله ويظهر ذلك فيما أورده في سفره الكبير معاني النحو الذي يعد واحدًا من مظاهر
التجديد في عصرنا الحديث فهو مصنف غني بمادة علمية متنوعة جعلها في متناول أيدي
الباحثين على تنوع تخصصاتهم في مجال النحو العربي، والبلاغة العربية، وتفسير
النصوص القرآنية الكريمة وغير ذلك.

ونحن في مجال التفسير وجدنا ما يجدر دراسته في هذا الكتاب فاجلنا النظر في الكتاب
لنقف على مسار بحثي يصلح للكتابة والتأليف فيه وهو "مصادر الأستاذ الدكتور فاضل
السامرائي التفسيرية في كتابه معاني النحو وأثرها في بناء منهجه التفسيري" ذلك أننا وجدنا
العالم السامرائي يوظف ما ينقله عن المصادر بطريقة جديدة إذ ألفناه مستنبطًا، وناقذًا
ومصححًا لتلك النصوص التي استخرجها من بطون الكتب بقدر تعلقها بالنص القرآني وبيان
معناه، وعلى أساس ذلك جاء بحثنا على مبحثين، الأول: كان يعنى بدراسة مصادره من
كتب التفسير وعلوم القرآن وأثرها في بناء منهجه التفسيري، والثاني: استقل لدراسة مصادره
من كتب النحو، واللغة، والادب والبلاغة وأثرها في منهجه التفسيري، هذا وقد اقتضت
دراستنا التعامل مع مصادر متنوعة بتنوع المادة التفسيرية التي استعان بها السامرائي في
معاني النحو ولاسيما أنه اغنى التفسير بالرأي برافد أن وجدنا له جذورًا في تفسير من سبقه
إلا أنه لم يأخذ تأصيلًا واضحًا كالذي رسمه السامرائي. واردفنا ذلك كله بخاتمة تشتمل على
أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

مصادره من كتب التفسير وعلوم القرآن وأثرها في بناء منهجه التفسيري

اعتمد الدكتور السامرائي في كتابه معاني النحو على كتب كثيرة في التفسير وعلوم القرآن، وقد صرح بأسمائها، على أنه اعتمد في الأغلب الأعم على كتب التفسير التي انتهج أصحابها تفسير القرآن الكريم بالرأي المحمود^(١) من دون اغفال لأصحاب المنهج الأثري، وغيرها من كتب التفسير الأخرى، وقد قمنا بذكر تلك الكتب مع بيان مدى استعانته بها سواء أكان الأخذ منها بشكل مباشر أم الاستتباط منها ام نقدها.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

انماز الكشاف باحاطته بعلوم البلاغة، والبيان، والإعراب والأدب، وقد اضفى هذا النبوغ العلمي والأدبي على تفسير الكشاف ثوبًا قشيبًا، لفت إليه أنظار العلماء وعلّق به قلوب المفسّرين^(٢).

وقد اعتمد السامرائي تفسير الكشاف على نحو واسع، فنراه ينقل عنه ويعتمد عليه بشكل مباشر، ونراه أحيانًا أخرى يستنبط منه الحكم والأمر الذي يريد فيما ذهب إليه، ولسنا بصدد الاحصاء إنما نحن بصدد بيان المنهج التفسيري المعتمد على المصادر العلمية وعلى النحو الآتي:

- ما ذكره في موضوع (الغرض من الإعراب) إذ ذكر أن من أغراض الإعراب الإبانة عن المعاني، فقال: (ذلك أن الأصل من الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت معاني عدة فإن أعربت تعين معناها^(٣))، ثم ذكر مثلاً على ذلك فقال: (ومثله قولك: أعطني فأمدحك، فإذا نصبت أمدح كان المعنى: أنه لم يقع المدح وإنما يقع بعد العطاء؛ فالمدح مسبب عن العطاء، ولو قلت: أعطني فأمدحك، بالرفع كان المعنى: فأنا أمدحك، أي: أما قائم بمدحك قبل العطاء، أي: أعطني فأنا ممن يمدحك^(٤))، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ إنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿ (الحج: ٦٣)، في رفع قوله: {فَتُصْبِحُ} دون أن ينصبها، فنقل قول الزمخشري: (فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابًا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأنَّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبتَه فأنت نافٍ لشكره شكٍ

تقريبه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله^(٥)، فوجدنا السامرائي ينقل عن الزمخشري تفسيرًا لنصٍ كريم استعان به السامرائي ليقرر الحقيقة التي مفادها أن الإعراب يعين المعنى، وإن ترك الجملة بلا إعراب يجعلها تحتمل معانٍ عديدة، فمثلاً وضع قاعدة مفادها إن نصب جواب الاستفهام بعد الفاء يعني عدم تحقق الفعل فإن رفع تحقق الفعل، ثم نقل قول الزمخشري مستشهدًا به على اثباتها، وهذا أصل تفسيري يؤسس عليه فيكون السامرائي حينئذ نقل لنا تفسيرًا لنصٍ كريم وأصلًا يقاس عليه.

- ما ذكره في موضوع ألفاظ الإشارة، لفظ الإشارة (هذا أنت)، فقال: (وتقول: أنت هذا تفعل كذا وكذا، منكرًا عليه فعله أو مستغريًا منه. والمعنى: أن المتوقع منك كان غير ذلك)^(٦)، ثم نكر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا سَفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ (البقرة: ٨٤-٨٥)، قال: (ينكر عليهم فعلهم بعد إعطاء المواثيق)^(٧)، ثم نقل قول الزمخشري: (لَئِمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) استبعاد لما أسند إليهم من القتل، والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم وإقرارهم وشهادتهم. والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، يعني: أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرين تنزيلاً، لتغير الصفة منزلة تغير الذات، كما تقول: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به)^(٨). فهو ينقل عنه في إخباره عن إنكاره لفعلهم بعد إقرارهم وميثاقهم وشهادتهم.

- ما ذكره في موضوع حذف مفعول فعل المشيئة، فقد ذكر أن ذلك كثير في لغة العرب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٠)، والتقدير: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بسمعهم وأبصارهم^(٩). ثم نقل قول الزمخشري: (ومفعول شاء محذوف؛ لأن الجواب يدل عليه. والمعنى: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها، وقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد) لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله:

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتيه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ (الأنبياء: ١٧)، وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (الزمر: ٤)^(١٠).

- ما ذكره في موضوع معاني حروف الجر، وخروج الباء إلى معنى (عن)، فذكر أن من معانيها المجاوزة، ك(عن) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَّأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾ (الفرقان: ٥٩)^(١١)، ثم نقل قول الزمخشري: (فسأل به، كقوله: اهتم به، واعتنى به، واشتغل به. وسأل عنه كقولك: بحث عنه، وفتش عنه، ونقر عنه)^(١٢). قال السامرائي: (وأما قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَّأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾ (الفرقان: ٥٩)، فيحتمل أن المعنى: فاسأل خيرًا به، أي: سل (عنه رجلًا عارفًا يخبرك برحمته، أو فسل رجلًا خيرًا به وبرحمته)^(١٣)، ويظهر لنا أن السامرائي قد استنبط من نص الزمخشري أن (سأل) عنه معناه: (بحث عنه).. فضلًا عن ذلك فإن السامرائي وقف على عبارة المخصص التي تنص على أن الباء بعد (سألت، أو ساءلت أو ما تصرف منهما فاعلم أنها موضوعة موضع (عن) وذكر أن فيها نظرًا، ثم ساق ما ينقضها واحتمالية المعنى التي قال بها لما ذكر عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَّأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾ يحتمل أن المعنى فاسأل خيرًا به هي واحدة من تلك الاعتراضات.

- ما ذكره في موضوع النعت بالمصدر، ذكر أن نعت العرب بالمصدر كثيرًا، فجاء وصف الذات بالمصدر، أو الأخبار بالمصدر عن الذات كثيرًا، وإن لم يجعله النحاة قياسًا، وكره فيما نرجح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَعَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (يوسف: ١٨)، أي: ذي كذب^(١٤)، ثم نقل قول الزمخشري: (ذو كذب أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه، والزور بذاته. ونحوه: فُهَنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلٌ)^(١٥)، وهذا يعني أن السامرائي يؤكد مذهب الزمخشري في ذلك.

- ذكر في موضوع تقديم الخبر المفرد على المبتدأ، يكون تقديم الخبر المفرد على المبتدأ للتخصيص، إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره مزيلاً للوهم من ذهنه^(١٦)، ثم قال: (ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾ (الحشر: ٢)، فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم)؛ لم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم؛ لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وفي تصويب ضميرهم اسماً لـ(أن)

وإسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتتاع لا يبالي معها بقصد قاصد ولا تعرض متعرض، وليس شيء من ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله^(١٧)، على أن الزمخشري ذهب في تفسيره إلى القول: (فإن قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو ما نعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟، قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسماً؛ لأن وإسناد الجملة إليه: دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم، وليس ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم)^(١٨)، وهذا ما ذهب إليه السامرائي، مضيفاً إليه فرط الاعتقاد في ذلك ولاريب أن الإفراط في الشيء ليس كالأعتدال فيه، وقد بنى السامرائي ذلك على ما أسسه الزمخشري كما يبدو من خلال الموازنة بين النصين.

- ما ذكره في موضوع تقديم المفعول على الفاعل، وأن من أغراضه الاختصاص، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۗ أَهْدِنَا صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ ۗ﴾ (الفتح: ٥-٦)، فقال: (كيف قدم المفعول في العبادة والاستعانة دون طلب الهداية؛ وذلك لأن المعنى: نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد أحداً إلا إياك، ولا نستعين أحداً إلا إياك، ولا يصح ذلك في طلب الهداية إذ لا يصح أن تقول: ايانا اهدنا؛ لأن المعنى سيكون خصنا بالهداية، أي: اهدنا دون غيرنا بخلاف (إهدنا)، فإن المعنى: نسألك الهداية لنا لا قصر الهداية علينا)^(١٩)، وقد أشار السامرائي إلى ذلك بقوله: (جاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۗ﴾ (الفتح: ٥)، تقديم المفعول لقصد الاختصاص)^(٢٠)، وإذا ما نظرنا إلى ما قاله الزمخشري في تفسيره تبين لنا مدى استعانة السامرائي به في فهم الآية الكريمة، إذ قال الزمخشري: (وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ۗ﴾ (الزمر: ٦٤)، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا ۗ﴾ (الأنعام: ١٦٤)، والمعنى: نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة.... والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل؛ ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى؛ لأنه مولى أعظم النعم فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع، وقد افاد السامرائي من تأسيسه على ما ذكره الزمخشري من خلال تبين السامرائي لوجه عدم الاختصاص في الهداية.

- ما ذكره في تقديم الجار والمجرور، ومن ذلك تقديم الجار والمجرور لإفادة القصر، ثم استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٦)، ثم قال: (فقدم الجار والمجرور في (له يسجدون) للقصر، أي: يخصونه بالعبادة لا يشركون به أحدًا)^(٢١)، ففسر الآية بذلك، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره للآية قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾، هم الملائكة صلوات الله عليهم. ومعنى {عِنْدُ}: دنو الزلفة، والقرب من رحمة الله تعالى وفضله، لتوفرهم على طاعته وابتغاء مرضاته {وَلَهُ يَسْجُدُونَ} ويختصونه بالعبادة لا يشركون به غيره، وهو تعريض بمن سواهم من المكلفين)^(٢٢)، أي: إن السامرائي أكد افادة القصر من تقديم الجار والمجرور مستعينًا بما نقله عن الزمخشري.

هذا نزر يسير لما اعتمده السامرائي في كتابه من كتاب الكشاف للزمخشري، وقد عول عليه كثيرًا كما أسلفنا القول؛ لكنه اعتماد على غير المنهج التقليدي إذ وجدناه متنوعًا ومتعددًا بتعدد دواعيه التي ابان الباحثان عنها.

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير / للرازي (ت ٦٠٦ هـ).

يعد تفسير الرازي من امهات التفاسير وهو غني عن التعريف واشتماله على مسائل نحوية وبلاغية هو من دفع السامرائي لاعتماده والرجوع إليه، فنراه ينقل منه ويعتمد عليه لبيان المعاني النحوية التي تحتلها النصوص الكريمة بشكل مباشر، ونراه أخرى يستتبط منه الحكم الذي يوجه به السياقات النحوية المختلفة، وعلى النحو الآتي:

- نكر في موضوع إعادة المبتدأ، أنه قد يعاد المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، قال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ١ مَالْحَاقَّةُ ٢﴾ (الحاقة: ١-٢)، تفخيماً لأمرها وتهويلاً، أي: ما هي^(٢٣)؟. ثم نقل قول الرازي: (والأصل: الحاقة ما هي؟، أي: أي شيء هي؟، تفخيماً لشأنها، وتعظيماً لهولها فوضع الظاهر موضع المضمرة؛ لأنه أهول لها ومثله قوله: ﴿الْقَارِعَةُ ١ مَالْقَارِعَةُ ٢﴾ (القارعة: ١-٢)^(٢٤)، وهذا ما قاله السامرائي، والجديد عنده فيما ينقل أنه يضع أصلاً يقاس عليه غيره مستعيناً بذلك النقل .. والحق أن التأصيل يحسب لأهله؛ لأنه يقوم على الاستقراء التام.

- ما ذكره في موضوع ما ينوب عن المصدر، فقد ذكر أن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر^(٢٥)، وهذا أصل اسس له السامرائي للنظر في معاني النصوص الكريمة والتمييز بين معنى وآخر ثم ذكر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ۗ﴾ (نوح: ١٧)، قال: (أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، طاوعم أمر ربكم، ولو قال: (إنباتاً) لما زاد على المعنى)^(٢٦)، قال الرازي: (كان ينبغي أن يقال: أنبتكم إنباتاً إلا أنه لم يقل ذلك؛ بل قال: أنبتكم نباتاً، والتقدير: أنبتكم فنبتم نباتاً، وفيه دققة لطيفة: وهي أنه لو قال: أنبتكم إنباتاً كان المعنى أنبتكم إنباتاً عجيباً غريباً، ولما قال: أنبتكم نباتاً كان المعنى: أنبتكم فنبتم نباتاً عجيباً، وهذا الثاني أولى؛ لأن الإنبات صفة لله تعالى وصفة الله غير محسوسة لنا، فلا نعرف أن ذلك الإنبات إنبات عجيب كامل إلا بواسطة إخبار الله تعالى)^(٢٧)، وعند اجالة النظر في نص الرازي نجده قد احسن تفصيلاً لكنه لم يترجم ذلك التفصيل إلى تأصيل وهذا ما استثمره السامرائي كما مر.

- ما ذكره في موضوع معاني حروف الجر، معنى (على) وأنها للاستعلاء، حقيقة أو مجازاً، ولفظها يدل على ذلك^(٢٨)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۗ﴾ (البقرة: ٥)، فقال: (معنى الاستعلاء في قوله: (على هدى) بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه)^(٢٩)، قال الرازي: (معنى الاستعلاء في قوله: على هدى بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه ونظيره: فلان على الحق أو على الباطل. وقد صرحوا به في قولهم: جعل الغواية مركباً، وامتنى الجهل. وتحقيق القول في كونهم على الهدى تمسكهم بموجب الدليل؛ لأن الواجب على المتمسك بالدليل أن يدوم على ذلك ويحرسه عن المطاعن والشبه، فكأنه تعالى مدحهم بالإيمان بما أنزل عليه أولاً، ومدحهم بالإقامة على ذلك والمواظبة على حراسته عن الشبه ثانياً)^(٣٠)، وقد استعان السامرائي بما ذكره الرازي دليلاً له على أن بيان المعنى لما فيه (على) لا يغادر الاستعلاء سواء أكان على وجه الحقيقة أم المجاز ولذلك يفهم من كلام السامرائي أن المفسر ينبغي أن لا يغادر هذا الأصل في بيان معنى النص الكريم لأن ذلك سيعد تكلفاً في التفسير.

وأما ما استنبطه فهو لا يقل عن نقله عنه بشكل مباشر، وقد استنبط منه في الكثير من مواضع كتابه ومن ذلك:

- ما ذكره في موضوع تعدد الأخبار عن المبتدأ، وأن هذه الأخبار قد تأتي متعاطفة بالواو، ثم ذكر ما كان من أمر الواو للاهتمام والتحقيق، فهي تدل على الاهتمام وتحقيق الأمر، لذا عطف بها بين الصفات^(٣١)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: ٢٢)، قال السامرائي: (الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، وفائدتها: تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثمانهم كلبهم، قالوه عن ثبات، وعلم وطمأنينة نفس، ولم يرحموا بالظن كما غيرهم)^(٣٢)، وهذا ما ذهب إليه الرازي في تفسيره، قال: (وقال المسلمون: كانوا سبعة وثمانهم كلبهم، قال أكثر المفسرين: هذا الأخير هو الحق ويدل عليه وجوه، الأول: أن الواو في قوله: (وثمانهم) هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر: ٤)، وفائدتها: توكيد ثبوت الصفة للموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، فكانت هذه الواو دالة على صدق الذين قالوا إنهم كانوا سبعة وثمانهم كلبهم، وأنهم قالوا قولاً متقررًا متحققًا عن ثبات، وعلم وطمأنينة نفس)^(٣٣). وهذا ما ذهب إليه.

- ما ذكره في موضوع تقديم الجار والمجرور، وهو لا يكاد يختلف عن غيره من أغراض تقديم المفعول، والحال، والظرف ونحوها، ومدار الأمر في ذلك هو العناية والاهتمام^(٣٤)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ ءَامَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الملك: ٢٩)، قال: (فإنه آخر (به) عن (آمنا) فقال: {آمنا به}، وقدم (عليه) على (توكلنا)، وذلك أن الموطن الأول ليس موطن قصر؛ فالإيمان لا يقتصر على الإيمان بالله، بل يكون به، وبملائكته، وبكتبه، ورسله، واليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدم (به)، ولو قدمه لأفاد القصر وكان المعنى: لا يؤمنون به، وقدم الجار والمجرور في {وعليه توكلنا}؛ لأن التوكل لا يكون إلا عليه كما قال في موطن آخر {وعلى الله فليتوكل المؤمنون}، فأخر وقدم بحسب المعنى)^(٣٥)، قال الرازي: (والمعنى: أنه الرحمن آمنا به وعليه توكلنا فيعلم أنه لا يقبل

دعاءكم وأنتم أهل الكفر والعناد في حقنا، مع أنا آمنة به ولم نكفر به كما كفرتم، ثم قال: {وعليه توكلنا} لا على غيره كما فعلتم أنتم حيث توكلتم على رجالكم وأموالكم^(٣٦)، وهذا ما أشار إليه، وقد بين السامرائي من خلال نظره الدقيق في النص الكريم وتعقيب الرازي عليه أن التعبير القرآني من الدقة في غايتها المتناهية، وهو يوازن بين التقديم في (وعليه توكلنا) وعدمه في (آمنة به) ولذلك هو يؤسس أقوال المتقدمين.

هذا جانب مما اعتمده السامرائي من التفسير الكبير للرازي، علما أنه قد أكثر من النقل منه في كتابه.

- تفسير البحر المحيط/ لأبي حيان الأندلسي (ت ٥٧٤٥هـ).

لاشك أن البحر المحيط تفسير غني بالمسائل النحوية، واللغوية ومسائل الخلاف، واعتمده السامرائي كثيرا في هذا المجال أما في قضية التفسير وبيان المعنى فلم نجد له غير موضع واحد:

- ما ذكره في موضوع كاف الخطاب، تلحق اسم الإشارة كاف تسمى كاف الخطاب^(٣٧)، ثم قال: (قد يراد بالمفرد مخاطبًا غير معين، وهذا كثير في اللغة، فإنك قد تقول كلامًا ولا تخاطب به معينا، وإنما تقصد به كل سامع.... قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: ٢٣٢)، فهذا خطاب لكل سامع^(٣٨)، وإذا ما رجعنا إلى أبي حيان في تفسيره نجده يقول في تفسير الآية: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، ذلك خطاب للنبي ﷺ، وقيل: لكل سامع^(٣٩)، ويفصل الفرق بين ما قرره أبو حيان وبين ما قاله السامرائي أن الأخير ترجم ذلك التفسير إلى أصل يصار إليه في الأعم الغالب، فحيثما خوطب المفرد قد تكون دلالاته غير معينة.

- التفسير القيم=تفسير القرآن الكريم/ لابن القيم (ت ٧٥١هـ).

الذي يميز تفسير ابن القيم هو أنه تصدى في تفسيره هذا إلى المشكل من الآيات القرآنية الكريمة، فألقى عليها أضواء علمه، ومعرفته وبلاغته^(٤٠). فموضوع البلاغة التي حوaha التفسير فيما نظن هو من جعل السامرائي يستعين به في كتابه، وهي في الأصل نقولات ليست بالكثيرة؛ لكنها كانت غنية مفيدة:

- ما ذكره في موضوع أفعال المقاربة، (كاد)، قال: (تستعمل (كاد) لمقاربة الحصول ولم يحصل، تقول: كاد زيد يغرق، أي: اشرف عليه)^(٤١)، وفي موضوع نفيها ذكر أن قسما من

النحاة ذهب إلى أن (كاد) إثباتها نفيها، ونفيها إثباتها، فإن قلت: كاد يفعل، فمعناه: لم يفعل، وإن قلت: ما كاد يفعل، فمعناه: أنه فعله بعد جهد، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١).... كلام تضمن كلامين كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له^(٤٢)، وعند رجوعنا إلى التفسير القيم وجدنا أن ابن القيم قال: (قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، هذا وارد على كلامين متباينين، أي: فعلت كذا بعد أن لم أكن مقاربًا له. فالأول يقتضى وجود الفعل، والثاني يقتضى أنه لم يكن مقاربًا له؛ بل كان آيسًا منه. فهما كلامان مقصود بهما أمران متباينان^(٤٣). وبذلك يكون السامرائي قد اسس توجيهه النحوي على ما فسر به السابقون وابن القيم منهم.

- ما ذكره في موضوع (ما ينوب عن المصدر)، إن ما ينوب عن المصدر ما يدل عليه، وإن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى^(٤٤)، وقد يكون التوسع على نحو آخر؛ وذلك أن يؤتى بملاقي الفعل في الاشتقاق ليكتسب معنيان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨)^(٤٥)، قال: (فجاء بالفعل الدال على التدرج والتكلف، وهو (تبتل)، والمصدر الدال على التكثير وهو (تبتيل)، فجمع المعنيين: التدرج والتكلف، ولو نظرت إلى هذه الآية لرأيتهما مصوغة صياغة فنية عالية، فالتبتل معناه: الانقطاع إلى الله في العبادة، والعبادة تأتي بالتدرج، وحمل النفس وتكلف مشاقها فجاء بالفعل الدال على التدرج أولًا، ثم جاء بالمصدر الدال على التكثير، ومعنى ذلك ابدأ بالتدرج، وانته بالكثرة، وهو توجيه تربوي سليم، ولو عكس فجاء بالفعل الدال على الكثرة أولًا ثم جاء بعده بالمصدر الدال على التدرج لم يفد هذه الفائدة^(٤٦). وبالرجوع إلى التفسير القيم نجد أن ابن القيم قال: (ومصدر تبتل إليه تبتيلًا كالتعلم والتفهم؛ ولكن جاء على التفعيل مصدر تفعل لسرّ لطيف. فإن في هذا الفعل إيذانًا بالتدرج، والتكلف، والتعلم، والتكثر والمبالغة. فأتي بالفعل الدال على أحدهما، وبالمصدر الدال على الآخر. فكأنه قيل: بتل نفسك إلى الله تبتيلًا. وتبتل إليه تبتلًا. ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن، وهو من حسن الاختصار والإيجاز)^(٤٧).

وقد تناولنا هذا الموضوع حين حديثنا عن اثر تفسير الرازي في منهج السامرائي التفسيري بما يعتقد أنه في هذا الموضوع من قبيل التكرار والحقيقة أن ما اصله السامرائي في الأولى إنما

كان عند الاتيان بما ينوب عن المصدر وذكر مقصده في حينها أما هذا الموضع الذي اسسه على ما وجده عند ابن القيم فإنما كانت حين الجمع بين الفعل والمصدر المشتق منه والمعنى المستقى من ذلك الجمع.

- تفسير القرآن العظيم/ لابن كثير (ت ٥٧٧٤هـ).

يعد تفسير ابن كثير من اشهر تفاسير المأثور واقربها إلى أذهان القراء ومما اعتمده السامرائي:

- ما ذكره في موضوع استعمالات كان ومعانيها، حذف نون كان المجزومة، ومن أغراض ذلك: النهي عن الشيء بقوة إذ تطلب منه ألا يحصل من الفعل شيء، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۗ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۗ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ النحل: (١٢٦-١٢٨)^(٤٨). فبعد أن ذكر السامرائي سبب نزول النص الكريم ذكر أن قوله تعالى ((وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ)) إنما جاءت (تطميناً من الله لرسوله وتطبيباً له مناسباً لضخامة الأمر وبالغ الحزن، أو هو من باب تخيف الأمر وتهوينه على المخاطب، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه في النفس)^(٤٩)، وقد نقل السامرائي معنى ما نص عليه ابن كثير واسب على ما ذكره ثم زاد معللاً سبب حذف النون في موضع لايوجب الحذف.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ للألوسي (ت ١٢٧٠هـ)

إن روح المعاني جامع لخلاصة كل ما سبقه من التفاسير، فهو ينقل عن جمع من امهات التفاسير ثم ينصب نفسه حكماً عدلاً بينها، ويجعل من نفسه ناقدًا مُدققًا، ثم يبدي رأيه حرًا فهو ينقل، ثم إنه إذا استصوب رأياً لبعض من ينقل عنهم، انتصر له ورجَّحه على ما عداه^(٥٠). ولهذه الأهمية التي بلغها روح المعاني لم يغفله السامرائي وهو يتناول النصوص الكريمة في معرض نحوه فينقل عنه على النحو الذي سنذكره معقبين عليه ببيان الأثر الذي تركه الألوسي في منهج السامرائي:

- ما ذكره في موضوع استعمال كان منفية بـ(كان لا يفعل)، إذ النفي مسلط على (يفعل) وليس الكون، ففي هذا التعبير (كان لا يفعل) تثبت له عدم الفعل^(٥١)، ثم ذكر قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ (الكهف: ١٠١)، قال: (ومعنى الآية أنهم كانوا صمًا عنه إلا أنه أبلغ؛ لأن الأصمّ قد يستطيع السمع إذا صيح به، وهؤلاء كأنهم أصميت أسماعهم فلا استطاعة بهم للسمع)^(٥٢)، وبالرجوع إلى تفسير روح المعاني نجد أن الألوسي قد قال: (كانوا مع ذلك لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا، نفي لسماعهم على أتم وجه ولذا عدل عن وكانوا صمًا الأخصر إليه. والمراد: أنهم مع ذلك كفاقد حاسة السمع بالكلية، وهو مبالغة في تصوير إعراضهم عن سماع ما يرشدهم إلى ما ينفعهم بعد تصوير تعاميمهم عن الآيات المشاهدة بالأبصار)^(٥٣)، هذا يعني: أن بيان السامرائي لمعنى النص الكريم مبني على ما قاله الألوسي إلا أن السامرائي استثمر ما ذكره الألوسي للتأصيل فبيّن أنّ النفي المسلط على الفعل مع كان حيثما ورد يثبت عدم حدوث ذلك الفعل بتاتًا.

إن كنا قد استوفينا ذكر مصادر السامرائي من كتب التفسير فإن ما ذكرنا من تلك النقولات عن تلك التفسير لم يكن على سبيل الحصر إنما كان أمثلة لبيان أثر تلك التفسير في منهج السامرائي التفسيري وبيانه لمعاني النصوص الكريمة.

أما ما يخص بمصادره من كتب علوم القرآن فهي لا تقل عن كتب التفسير في الأهمية والذكر في كتابه، وكان استعماله لها على ما سنبينه بحسب الآتي:

- درة التنزيل وغرة التأويل/ للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ).

لما كان الكتاب يدرس علم المتشابه اللفظي في القرآن الكريم كان تصنيف الكتاب ضمن كتب علوم القرآن^(٥٤). وموضوع توضيح الخطيب للمعاني الواردة في الآيات واستناده للمسائل النحوية، والصرفية، والبلاغية واللغوية في إثبات ما ذهب إليه جعل السامرائي يعتمد في كتابه بخاصة فيما يخص موضوع فهم الآيات القرآنية من خلال السياق، ومن جملة اعتماده عليه:

- ما ذكره في موضوع تقديم حروف الجر وتأخيرها، فذكر أن التقديم والتأخير قد يكون لأداء معنى لا يفهم بدونه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (غافر: ٢٨)^(٥٥)، ثم قال: (فإنه قدّم (آل فرعون) على الفعل (يكتم) لإفادة أن هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو أخره وقال: (وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لما فهم أنه منهم؛ بل لاحتل المعنى أنّ هذا الرجل يكتم إيمانه

من آل فرعون، أي: يخفيه منهم، والمعنى الأول هو المطلوب)^(٥٦)، وهذا ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي في كتابه^(٥٧)، وهذا يعني أن السامرائي إنما نقله ليؤكد صحة مذهبه وموقفه من التقديم والتأخير في النص القرآني الذي قرر فيه أن ما يؤديه التقديم والتأخير من المعاني لا يستعاض عنه بغيره ولا يؤديه.

- البرهان في علوم القرآن/ للزركشي (ت ٧٩٤ هـ).

جمع الزركشي في كتابه هذا العلوم القرآنية التي كانت مفرقة في مصنفات مستقلة، وقسم كتابه إلى سبعة وأربعين نوعاً، فجاء كما شاء الله كتاباً فريداً في فنه، شريفاً في أغراضه، مع سداد المنهج، وعذوبة المورد، وغزارة المادة، بعيداً عن التعمية واللبس، ناوئاً عن الحشو والفضول^(٥٨). ولتضمن الكتاب كل ما سبق اعتمده السامرائي في كتابه وبشكل واسع:

- ما ذكره في موضوع نفي كان (ما كان ليفعل) (لام الجحود)، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤٣)، قال: (فلا يصح أن يقال: هو بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم)؛ لكن هو على معنى: لم أكن فاعلاً، أي: مريداً لإضاعة الإيمان أو مريداً للتعذيب ونحوها)^(٥٩)، وبالرجوع إلى كتاب البرهان، نجد أن الزركشي يقول عن هذا الموضوع (نفي (كان) أو (ما كان ليفعل)): (اللام لتأكيد النفي كالباء الداخلة في خبر (ليس)، ومعنى قولهم: (إنها للتأكيد) أنك إذا قلت: ما كنت أضربك. بغير لام، جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه، فإذا قلت: ما كنت لأضربك؛ فاللام جعلته بمنزلة ما لا يكون أصلاً. وقد تأتي مؤكدة في موضع وتحذف في آخر لاقتضاء المقام ذلك)^(٦٠). وهذا ما قاله السامرائي: لم أكن فاعلاً، أي: مريداً لإضاعة الإيمان، وهو ما نقله الزركشي عن اللام إذ قال: فاللام جعلته بمنزلة ما لا يكون أصلاً.

- ما ذكره في موضوع نفي الشيء المراد عدم كماله، فقد ينفي الشيء أصلاً، وليس المراد ذلك؛ بل المراد انتقاء كماله، أو يكون المراد أنه لا ينبغي وصفه بهذا الوصف، نحو قوله تعالى في أهل النار^(٦١): ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ (طه: ٧٤)، قال السامرائي: (فنفي عنه الموت؛ لأنه ليس بموت صريح، ونفي عنه الحياة؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة)^(٦٢)، قال الزركشي في كتابه البرهان: (نفي الشيء رأساً؛ لأنه عدم كمال وصفه أو لانتقاء ثمرته، كقوله تعالى في صفة أهل النار: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ (طه: ٧٤)، فنفي عنه الموت؛ لأنه

ليس بموت صريح، ونفى عنه الحياة؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَاهُمْ سُكَرَىٰ﴾ (الحج: ٢)، أي: ما هم بسكارى مشروب؛ ولكن سكارى فزع^(٦٣). وهذا ما قاله السامرائي.

- الإتيان في علوم القرآن/ للسيوطي (ت ٩١١ هـ)

يعد الاتقان كتابًا جامعًا لما سبقه في فنه فضلًا عما زاده على تلك العلوم، وقد اعتمده السامرائي ونقل عنه ما يشهد به على ما يقرره أو ينقل تقريره عنها:

- ما ذكره في موضوع تقديم الخبر الجار والمجرور، وأن من أغراضه الاختصاص والحصر، وذكر قوله تعالى: ﴿لِأَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٨)^(٦٤)، قال: (معناه إليه لا إلى غيره)^(٦٥)، قال السيوطي في الاتقان: (تنبيه: كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء أكان مفعولًا أم ظرفًا أم مجرورًا ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لِأَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٨)، معناه: إليه لا إلى غيره)^(٦٦). فما ساقه السامرائي من شاهد على قوله هو ما ذهب إليه صاحب الاتقان فيما نقله عنه.

المبحث الثاني

مصادره من كتب النحو، واللغة، والأدب والبلاغة وأثرها في بناء منهجه التفسيري

اعتمد السامرائي في كتابه: معاني النحو، على كتب كثيرة في النحو، والصرف واللغة، وقد صرح بأسمائها، وقد جاء الاعتماد على هذه الكتب تبعًا لما قرره في مقدمة كتابه، إذ أكد على دراسة موضوعات ومسائل نحوية، لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة، وهي لا تزال دون بحث لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر^(٦٧)، على أننا ومن خلال بحثنا في الكتاب وجدنا أن اعتماده ونقله عن تلك الكتب لم يكن بشكل مباشر؛ إنما كان بدراستها والاستنباط منها، وهي كالاتي:

- الكتاب/ لسبويه (١٨٠ هـ).

لسنا بصدد التعريف بالكتاب ومؤلفه فهما نار على علم لكننا نريد أن نبين الأثر الذي تركه اعتماد الكتاب في الجانب التفسيري في معاني النحو وعلى النحو الآتي:

- ما ذكره في موضوع حذف المضاف، فقد يحذف المضاف بدلالة القرائن عليه، ولحذفه أغراض منها: التجوز في الكلام والاتساع فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (يوسف: ٨٢)^(٦٨)، ثم قال: (إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية، فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، وإذا نحن لا نرى في هذا تقديرًا؛ لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله)^(٦٩). وبالرجوع إلى الكتاب نجد أن سيبويه قد قال: (ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾، إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا)^(٧٠). فقول السامرائي كان قول سيبويه، غير أن السامرائي زاد عليه أن المقدر لو ظهر لم يؤد المعنى الذي يؤديه المقدر.

- ذكر في موضوع، ورود (لا) بعد (أن) توكيدًا، قال تعالى: ﴿ لِئَلْيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (الحديد: ٢٩)، أي: (لأن يعلم)^(٧١)، قال سيبويه: (وأما قول الناس للرجل: أما أن يكون عالمًا فهو عالمٌ، وأما أن يعلم شيئًا فهو عالمٌ، فقد يجوز أن تقول: أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم وأنت تريد (أن) يكون، كما جاءت: ﴿ لِئَلْيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾، في معنى: لأن يعلم أهل الكتاب. فهذا يُشبهه أن يكون بمنزلة المصدر؛ لأن (أن) مع الفعل الذي يكون صلةً بمنزلة المصدر)^(٧٢). وهو ما ذهب السامرائي إليه وقاله^(٧٣).

- المقتضب/ للمبرد (ت ٥٢٨٦هـ).

يعدّ المقتضب أكثر كتب المبرد نضجًا؛ فقد كتبه في أخريات حياته بعد تمرّس بمسائل النحو وغوامضه^(٧٤). فقيمة الكتاب وما احتواه جعل السامرائي يعتمده في كتابه:

- ذكر في موضوع الأسماء الموصولة (ما)، وتقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل^(٧٥)، قال: (ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ۝ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ ﴾ (الشمس: ٥-٧)، أي: والبناني، وكذا ما بعده، فتقع (ما) لذوات ما لا يعقل، ولصفات العقلاء)^(٧٦)، وبالرجوع إلى المقتضب نجد قول المبرد: (وما تكون لغير الأدميين نحو: ما تركب أركب وما تصنع اصنع، فإن قلت: ما يأتي آتته، تريد الناس، لم يصلح فإن قيل فقد قال الله عز وجل: ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ۝ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ ﴾، ومعناه: ومن بناها)^(٧٧)، وهذا هو قول السامرائي.

- ما ذكر في موضوع مجيء اسم التفضيل لغير قصد المفاضلة، (وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: ٢٧)، إنما تأويله: وهو عليه هين؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء^(٧٨). قال المبرد في المقتضب: ((أفعل) يقع على وجهين: أحدهما: أن يكون نعتًا قائمًا في المنعوت، نحو: أحمر، وأصفر وأعور. والوجه الآخر: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول: من كذا وكذا، أو بالألف واللام؛ نحو: هذا الأصغر، والأكبر فأما قوله في الأذان: الله أكبر-فتأويله: كبير؛ كما قال عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، فإنما تأويله: وهو عليه هين؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء، فالسامرائي اعتمد قول المبرد وهو واضح.

- الخصائص / لابن جني (ت ٣٩٢هـ).

كتاب الخصائص هو أحد من أشهر الكتب التي كتبت في فقه اللغة وفلسفتها، وأسرار العربية ووقائعها^(٧٩)، ولما كان الكتاب يناقش بنية اللغة وفقهها وأصولها، اعتمده السامرائي:

- ما ذكره في موضوع حرف الجر (أو)، وأن من معانيها الإضراب ك(بل)^(٨٠)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧)، قال: (تأويله: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون)^(٨١). قال ابن جني في الخصائص: (فأما قول الله سبحانه: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء، بمعنى: بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو؛ لكنها عندنا على بابها في كونها شكًا. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون)^(٨٢)، قال السامرائي عقب نقله لقول ابن جني: (وهو تأويل مقبول)^(٨٣). وقوله هذا يبين مدى اعتماده عليه في تفسير الآية.

- شرح المفصل / لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ).

كتاب شرح المفصل لابن يعيش في النحو، يشرح كتاب المفصل للزمخشري، الذي يعد عملاً نحويًا مميّزًا في مجال التأليف النحوي، وشرح المفصل لابن يعيش، يعد موسوعة في

علم النحو لا يستغني عنها باحث^(٨٤). وقد نقل عنه السامرائي في بيانه لمعاني النصوص الكريمة المتكئة على القاعده النحوية:

- ما ذكره في موضوع (ما برح) وأنها تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار^(٨٥)، ثم قال: (فبرح معناه ترك المكان، وما برح معناه لم يترك المكان، أي: بقي فيه ولازمه، ثم نقل إلى الدوام والاستمرار في غيره، قال تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (الكهف: ٦٠)، فلا أبرح هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان؛ لأنه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه)^(٨٦)، قال ابن يعيش في شرحه: ((برح) لا يستعمل في الكلام إلا ويُرَادُ به البرَاحُ من المكان، فلا بدّ من ذكر المكان معه، أو تقديره. وذلك ضعيف؛ لأنه قد جاء في غير المكان. قال الله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾، ف(لا أبرح) هذه لا يجوز أن يُرَادَ بها البراح من المكان؛ لأنه من المُحَال أن يبلغ مجمع البحرين، وهو في مكانه لم يبرح منه. وإذا لم يجر حملُه على البراح، تَعَيَّنَ أن يكون بمعنى (لا أزال)^(٨٧).

- شرح الرضي على الكافية/ لرضي الدين الاسترأبادي (٤٦٨ هـ).

يعد هذا الكتاب مرجعًا علميًا، جليل القدر، عظيم الفائدة في هذا العلم، وانماز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر، وقد حفل شرحه هذا بشواهد من القرآن ومن الشعر، وبعض الأحاديث النبوية^(٨٨). وقد كان له حضور بارز في معاني النحو:

- ذكر في موضوع جواب أسماء الاستفهام، يكون جواب أسماء الاستفهام بالتعيين، وذلك بحسب اسم الاستفهام^(٨٩)، ثم قال: (وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (النحل: ٢٤). فأجاب بالرفع، أي: هو أساطير الأولين، ولا يصح أن يكون بالنصب؛ لأنه ليس على معنى (أنزل أساطير الأولين)، وذلك أنهم لا يقرّون بإنزال الله القرآن، وإنما المعنى: هذا الكلام هو أساطير الأولين)^(٩٠). وهذا مضمون ما نص عليه شرح الرضي نجده يقول: (فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (النحل: ٢٤). ليس بجواب لقوله للكفار: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾، إذ لو كان جوابًا له، لكان المعنى: (هو أساطير الأولين)، أي: الذي أنزله ربنا: أساطير الأولين، والكفار لا يقرّون بالأنزال،

فهو، إذن، كلام مستأنف، أي: ليس ما تدعون إنزاله منزلاً؛ بل هو أساطير الأولين^(٩١). وهذا الذي قاله السامرائي في كتابه وقرره.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب/ لابن هشام (٥٧٦١هـ).

من الجدير بالذكر أن (المغني) مصنف دسم ممعن في الدقائق والتفاصيل^(٩٢). وقد كان له وجود لدى السامرائي وهو يتحرى صحة ما يقرره لبيان معاني النصوص الكريمة كآلاتي:
- ما ذكره في موضوع أل الجنسية، وأنها تكون لتعريف الحقيقة وهي التي لا تخلفها (كل، وذلك)^(٩٣)، (كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠)، أي: من حقيقة الماء وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء)^(٩٤). قال ابن هشام عن "ال" هي: (لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠))^(٩٥). وهذا ما استنبطه السامرائي.

- ذكر في موضوع حروف العطف (أو)، وهي لأحد الشئيين أو الأشياء، ومن معانيها: التخيير والإباحة، وقد تدخل (لا) الناهية على التخيير، أو الإباحة وعندها يمتنع فعل الجميع^(٩٦)، ثم قال: (نحو: ﴿وَلَا تُطْع مِنْهُمْ ءِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤)، إذ المعنى لا تطع أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما)^(٩٧). وبالرجوع إلى مغني اللبيب نجد أن ابن هشام قد قال: (والرابع الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء أو الزهاد، وتعلم الفقه أو النحو، وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ﴿وَلَا تُطْع مِنْهُمْ ءِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤)، إذا المعنى: لا تطع أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً وكذا حكم النهي الداخل على التخيير)^(٩٨). والمعنى الذي قاله ابن هشام هو ما قاله السامرائي في كتابه فضلاً عن المغني.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لابن عقيل (ت ٥٧٦٩هـ).

بين ابن عقيل في شرحه جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم بحق، ولم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به وافق الصواب، أو لم يوافق^(٩٩). فالكتاب معروف بتوجهه النحوي، والصرفي واللغوي، وهو مشهور في ذلك، وقد رجع إليه السامرائي في كتابه:

- ذكر في موضوع حذف المضاف، يحذف المضاف كثيراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض منها: التجوز في الكلام والانتساع فيه، وقد ورد في اللغة الإخبار بالمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة^(١٠٠)، ثم قال: (ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (البقرة: ٩٣)، أي: حب العجل؛ لأن العجل لا يشرب في القلوب)^(١٠١). وبالرجوع إلى شرح الألفية نجد أن ابن عقيل يقول: (يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (البقرة: ٩٣)، أي: حب العجل)^(١٠٢). وبهذا يؤكد السامرائي قاعدة التجوز والانتساع والمبالغة في حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه.

- شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للأزهري (ت ٩٠٥هـ).

يعد كتاب التصريح ذا أهمية كبيرة؛ لأنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك (التوضيح) لابن هشام، ولا يكاد باحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي^(١٠٦). فكان لهذه الثروة النحوية والصرفية حضوراً لدى السامرائي من دون الاعتماد عليها في كتابه.

- ذكر في موضوع الغرض من الأعراب، إن للأعراب فوائداً وأغراضاً منها ما لا يمكن الاستغناء عنها، ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، وأهم هذه الأغراض هي: الإبانة عن المعنى^(١٠٧)، ثم قال: (ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر: ٤٩)، وتوضيح ذلك أن قوله تعالى: {إِنَّا}، بالنصب معناه: إنا خلقنا كل شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء و(بقدر) خبراً لكل، فيكون المعنى: إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر، ومعنى ذلك: إن في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنما خلقها غيره سبحانه)^(١٠٨)، قال الأزهري في ذلك: (مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله، نحو: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر: ٤٩)؛ لأنه إذا رفع (كل) احتمل (خلقنا) أن يكون خبراً له، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً. واحتمل أن يكون (خلقنا) صفة لشيء، و(بقدر)

خبر (كل)، والتخصيص باللغة يفهم أن ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أن ثم مخلوقًا لغيره تعالى، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لـ(كل) على أنه مفعول بفعل محذوف، يفسره (خلقنا)، ويمتنع جعله صفة لـ(كل شيء)؛ لأن الصفة لا تعمل بالموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(١٠٩). وهذا عاضد لما قرره السامرائي وذهب إليه في معنى الآية.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ للسيوطي (ت ٩١١هـ).

أشار السيوطي في مقدمة كتابه من أنه ألف كتابًا كبيرًا في العربية جمع أدناها واقصاها ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها وسماه جمع الجوامع فقد جمعه من مائة مصنف ثم أراد أن يضع عليه شرحًا مفصلاً؛ ولكنه بسبب ضيق الوقت اختار أن يضع هذا الشرح الذي سماه: همع الهوامع^(١١٠). ولما تضمنه الكتاب واحتواه من مادة وافرة اعتمده السامرائي في كتابه:

- ذكر في موضوع المفعول المطلق، ما ينوب عن المصدر، فينوب عن المصدر ما يدل عليه، والغرض من ذلك التوسع في المعنى^(١١١)، ثم قال: (قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧)، أي: أنبتكم فنبتكم، أي: طاوعمتم أمر ريكم ول قال: (إنبتًا) لما زاد على المعنى^(١١٢)، قال السيوطي: (قال أبو حيان: وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل؛ فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧)، فتلاثة مذاهب، أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني، والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه، والثالث: التفصيل فإن كان معناه مغايرًا لمعنى الفعل الظاهر كالأية فنصبه بفعل مضمراً، والتقدير: (فنبتكم نباتًا)؛ لأن النبات ليس بمعنى الإنبت فلا يصح توكيده به وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر^(١١٣)، والقول الثاني هو ما قاله السامرائي وذهب إليه وهو: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/
للأشموني (ت ٥٩١٨هـ).

هذا الشرح يُعدّ من الكتب المتداولة بين طلبة العلم من وقت تصنيفه إلى الآن، وقد وجدنا له حضوراً لدى السامرائي فمثلاً:

- ما ذكره في موضوع معاني أفعال اليقين (علم)، وهو فهل يفيد اليقين، وقيل: يأتي للرجحان قليلاً^(١٠٣)، ثم قال: (كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (المتحنة: ١٠)؛ لأنه لا سبيل إلى اليقين، فهي هنا بمعنى ظن)^(١٠٤)، قال الأشموني في شرحه: (وتأتي بمعنى (ظننت)، وهو قليل، نحو: ﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (المتحنة: ١٠)^(١٠٥). وهذا ما قرره السامرائي وأصله.

أما ما يخصّ مصادره من كتب اللغة والمعاجم، فهي لا تقل عن كتب النحو والصرف في الأهمية والذكر في كتابه، وكان استعماله لها على ما سنبينه بحسب الآتي:

- لسان العرب/ لابن منظور (ت ٥٧١١هـ).

يعد هذا المعجم موسوعة لغوية وأدبية لغزارة مادته العلمية واستقصائه واستيعابه لجلّ مفردات اللغة العربية ذلك أنه جمع المادة اللغوية لخمسة معاجم هي: تهذيب اللغة للازهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، وحاشية الصحاح لابن بري والنهاية في غريب الحديث لعزالدين ابن الاثير^(١١٤). وقد وقفنا على استعمال السامرائي هذا المعجم على النحو الآتي:

- ما ذكره في موضوع تخيف (إن)، إذا خفت (إن) المكسورة الهمزة بطل اختصاصها بالأسماء، وتصبح بمنزلة (لقد) في حالة تخفيفها^(١١٥)، ثم قال: (قال تعالى: ﴿ إِنَّ كَانَ وَعَدَرَبْنَا لَمَفْعُولًا ﴾ (الإسراء: ١٠٨)، المعنى: لقد كان من غير شك من القوم)^(١١٦). قال ابن منظور في لسان العرب: (وتجيء (إن) في موضع (لقد)، ضرب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كَانَ وَعَدَرَبْنَا لَمَفْعُولًا ﴾ (الإسراء: ١٠٨)، المعنى: لقد كان من غير شك من القوم، ومثله: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (الإسراء: ٧٣)، ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ ﴾ (الإسراء: ٧٦))^(١١٧). وهو ما نقله السامرائي.

كتب الأدب، والبلاغة والأدب

اعتمد السامرائي في كتابه: معاني النحو، على جملة من كتب الأدب، والبلاغة وغيرها، لما كان الأدب هو جمع الجيد من كلام العرب المنظوم والمنثور، وكانت البلاغة أحد علوم اللغة العربية، وأنها تدل في اللغة على إيصال معنى الخطاب كاملاً إلى المتلقي، سواء أكان سامعاً أم قارئاً. وقد كان لكل منها وجود في معاني النحو بقدر تعلق الموضوع ببحثنا:

- الكامل في اللغة والأدب/ للمبرد (ت ٢٨٦هـ).

الكتاب مليء بالأخبار الأدبية، والتاريخية والوثائق من نطاق المعرفة الإسلامية والعربية مثل: الرسائل، والأخبار وأقوال الصحابة. وهو يكثر من القضايا اللغوية درساً، وتناولاً وشواهداً في مختلف أنحاء الكتاب^(١١٨). وقد اتكأ عليه السامرائي في تقرير بعض مما أصله على النحو الآتي:

- ذكر في موضوع نفي (كاد)، فذهب قسم من النحاة إلى أن (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإن قلت: (كاد يفعل)، فمعناه: لم يفعل، وإن قلت: (ما كاد يفعل)، فمعناه: أنه فعله بعد جهد، فهو نفي لمقاربة الفعل، أي: لم يقارب الفعل، أي: لم يفعله، ولم يقرب من فعله، فهم متفقون في معنى الإثبات، مختلفون في معنى النفي^(١١٩). ثم قال: (قال تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِيرْهَا﴾ (النور: ٤٠)، أي: لم يقرب من رؤيتها^(١٢٠). قال المبرد: (قال الله عز وجل: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِيرْهَا﴾ (النور: ٤٠)، أي: لم يقرب من رؤيتها، وإيضاحه: لم يرها ولم يكد^(١٢١)، وفي ذلك دليل لما أصله السامرائي.

- دلائل الإعجاز/ للجرجاني (ت ٤٧١هـ).

إن كتاب دلائل الإعجاز كتاب مهم، ومنهج عبد القاهر الجرجاني هو منهج لغوي يضم إلى النحو علم التراكيب الذي يشبه ما نسميه اليوم علم المعاني^(١٢٢). فهو مهم لكل من ينظر في القرآن والنحو فيه، ومن هنا جاء اعتماد السامرائي عليه في كتابه.

- ذكر في موضوع (إنما)، أنها تفيد الحصر^(١٢٣)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ (الأعراف: ٣٣)، قال: (إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش)^(١٢٤). قال الجرجاني في الدلائل: (قال الشيخ أبو علي في (الشيرازيات): يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾

(الأعراف: ٣٣)، إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش. قال: وأصبت ما يدل على صحته قولهم في هذا، وهو قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً. فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقيم،
ألا ترى أنك لا تقول: (يدافع أنا) و(لا يقاتل أنا)، وإنما تقول: (أدافع) و(أقاتل)، إلا أنّ
المعنى لما كان: (ما يدافع إلا أنا)، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه
(إلا)، حملاً على المعنى^(١٢٥). فوجدنا المطابقة بين ما قاله السامرائي وبين ما نص عليه
الجرجاني.

- أمالي ابن الشجري / لابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ).

استفاض كتاب (الأمالي) بأشعار القدامى والمحدثين، وأيضاً عالج مسائل من العروض
والقوافي، والتأريخ والأخبار، والجغرافيا والبلدان، ثم الأدب بمعناه الحديث، من نقد وموازنة
هذا فضلاً عن النحو واللغة^(١٢٦). وقد وجدنا السامرائي ناقلاً عنه على النحو الآتي:

- ذكر في موضوع الأدوات التي يجزم بعدها الفعل (لا) الناهية، وهي موضوعة لطلب
الترك^(١٢٧)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَبْكَ أَمْؤُؤْمُكُمْ﴾ (التوبة: ٨٥)، قال: (أي: لا تُعجب يا
محمد بأموالهم)^(١٢٨). قال ابن الشجري: قال: ﴿وَلَا تَعْجَبْكَ أَمْؤُؤْمُكُمْ﴾ (التوبة: ٨٥)، فأسند
الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لا تعجب يا محمد بأموالهم^(١٢٩). وهذا ما ذهب إليه
السامرائي وقاله.

الخاتمة

لسنا ندعي الكمال لبحث له من امكانية السعة ما يضاعف عدد ما كتب إلا أننا اجتهدنا في أن نجمع شتاته ونمسك بطرفيه بما لا يخل بالمنهج العلمي والبحثي على حد سواء لنضع نتائجه على النحو الآتي:

١- تعددت مصادر السامرائي التفسيرية في معاني النحو، وقد كانت من امهات الكتب في عنواناتها.

٢- لم تكن دراستنا لمصادر السامرائي التفسيرية دراسة احصائية إنما هي دراسة استقرائية متعددة المقاصد.

٣- لم يكن السامرائي ليتخذ من نصوص تلك المصادر ناقلًا مجردًا إنما وجدناه يؤصل، ويرجح، وينقد ويرد بحسب ما يتأتى له.

٤- يعد الكشف من أكثر مصادر السامرائي التفسيرية اعتمادًا.

٥- من جملة ما أكده السامرائي أن الإعراب يعين معنى النص القرآني الكريم.

٦- من الأصول التي قررها السامرائي واستشهد عليها بما نقله عن الرازي أن الاتيان بنائب المصدر يوسع المعنى بما لا يؤديه ذكر المصدر.

٧- تتجلى دقة التعبير القرآني من خلال المقارنة الموضوعية التي يأتي بها السامرائي بين نصوص التنزيل الحكيم.

٨- نلمس الفرق بين ما ينص عليه المفسرون وبين منهج السامرائي أن الأخير يجعل من تفسيره أصلًا يقاس عليه في النصوص القرآنية.

٩- من خلال الموازنة الدقيقة بين نصوص السامرائي التفسيرية وبين مثيلاتها عند المفسرين نجد فروقات في الدقة المتناهية مما يدل على حذاقة السامرائي، وأمانته، وضبطه ودقة نقله.

The Interpretive Sources used by Prof. Dr. Fadhil Al- Samarra'i in his book *Meanings of Grammar and their Effect on Building his Interpretive Approach*

Key word : Al- Samarra'i Grammar Meanings

Asst.Prof. Omar Rahman Hameed

Al- Arraki (PH.D)

College of Basic Education/ University of Diyala

Asst.Prof. Mahmood

Abd- Al Razzaq (PH.D)

Abstract

The meanings of grammar are considered to be one of the Arabic Diwans and its major branches. This importance is due to its relation to the Holly Quran . The probe into the depth of this book enriches this research with precious bits of information that Al- Sammar'i has been efficient in its coinage. The researcher studied the interpretive sources of this book to show their effect on building the interpretive approach of Ai- Sammara'i through our subject “The Interpretive Sources of Prof Dr. Fadhil Al- Samarra'i in his book *Meanings of Grammar* and their effect on building his interpretive approach. It is found that Al- Samarra'i was a conveyer, critic, inferer and a documenter of those sources and this is what was confirmed in our research. The research consists of two sections preceded by an introductory part. The first section includes the sources he used from the books of exegesis and the Qur'an sciences. The second section includes his sources of grammar books, philology, literature and Muwashah. Finally, the research includes a conclusion of the most significant results.

الهوامش

(١) التفسير بالرأي هنا: عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانتها في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر. ينظر في ذلك: التفسير والمفسرون، الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة: (١٨٣/١)، وما بعدها.

(٢) المصدر السابق : (٣٠٦-٣٠٧).

(٣) ينظر: معاني النحو/١.٣٠.

(٤) المصدر السابق : (٣٣/١).

(٥) الكشاف ١٦٨/٣. وينظر: معاني النحو: (٣٣-٣٤).

(٦) معاني النحو: (٨٩/١).

(٧) المصدر السابق : (٨٩/١).

- (٨) الكشاف: (١٦٠/١). وينظر: معاني النحو: (٨٩/١).
- (٩) ينظر: معاني النحو: (٨٦/١).
- (١٠) الكشاف: (٨٧/١).
- (١١) ينظر "معاني النحو": (١٩/٣).
- (١٢) الكشاف: (٢٨٩/٣).
- (١٣) المصدر السابق: (٢٨٩/٣). وينظر: معاني النحو: (٢٠/٣).
- (١٤) ينظر: معاني النحو: (١٦٤/٣).
- (١٥) الكشاف: (٤٥١/٢). وينظر: معاني النحو: (١٦٥/٣).
- (١٦) ينظر: معاني النحو: (١٣٧/١).
- (١٧) معاني النحو: (١٣٩/١). وينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري (٣٨/٢).
- (١٨) الكشاف: (٤٩٩/٤).
- (١٩) معاني النحو: (٧٦/٢).
- (٢٠) المصدر السابق: (٧٧/٢).
- (٢١) معاني النحو: (٩١/٣).
- (٢٢) الكشاف: (١٩٣/٢).
- (٢٣) ينظر: معاني النحو: (١٦٣/١).
- (٢٤) مفاتيح الغيب (٦٢٠/٣٠). وينظر: معاني النحو: (١٦٤/١).
- (٢٥) ينظر: معاني النحو: (١٣٨/٢).
- (٢٦) المصدر السابق: (١٤٢/٢).
- (٢٧) التفسير الكبير: (٦٥٤/٣٠).
- (٢٨) ينظر: معاني النحو: (٤١/٣).
- (٢٩) المصدر السابق: (٤٢/٣).
- (٣٠) التفسير الكبير: (٢٧٩-٢٧٨/٢). وينظر: معاني النحو: (٤٢/٣).
- (٣١) ينظر: معاني النحو: (١٨٦-١٨٤/١).
- (٣٢) المصدر السابق: (١٨٧/١).
- (٣٣) التفسير الكبير: (٤٤٧-٤٤٨/٢١).
- (٣٤) ينظر: معاني النحو: (٩١/٣).
- (٣٥) المصدر السابق: (٩٢/٣).
- (٣٦) التفسير الكبير: (٥٩٧/٣٠).

- (٣٧) ينظر: معاني النحو: (٩٢/١).
- (٣٨) المصدر السابق: (٩٣/١).
- (٣٩) تفسير البحر المحيط (٢٢١/٢).
- (٤٠) ينظر: تفسير القرآن الكريم، ابن القيم، مكتبة المشكاة الإسلامية، ٢٠١٥.
- (٤١) معاني النحو: (٢٥٠/١).
- (٤٢) ينظر: المصدر السابق: (٢٥٢-٢٥٣/١).
- (٤٣) التفسير القيم (٤٠٢).
- (٤٤) ينظر: معاني النحو: (١٣٨/٢).
- (٤٥) ينظر: المصدر السابق: (١٤٠/٢).
- (٤٦) المصدر السابق: (١٤١/٢).
- (٤٧) التفسير القيم: (٥٥٥). وينظر: معاني النحو: (١٤١/٢).
- (٤٨) ينظر: معاني النحو: (٢١٠-٢١١/١).
- (٤٩) المصدر السابق: (٢١١/٠١). المحفوظ قوله -عليه الصلاة والسلام-: (لأمثلن بثلاثين)، ولم اقف على ما ذكره السامرائي من تمثيله بسبعين، سوى ما كان من الرواية (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عَلَى حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ اسْتَشْهَدَ وَقَدْ مُتِلَّ بِهِ فَنَظَرَ مُنْظَرًا لَمْ يَرَ أَفْطَحَ مِنْهُ كَانَ أَوْجَعَ لِقَلْبِهِ فَقَالَ: «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ فَإِنَّكَ مَا عَلِمْتُ وَصَوْلًا لِلرَّحِمِ فَعُولًا لِلْخَيْرَاتِ، وَلَوْلَا حُزْنُ مَنْ بَعْدَكَ عَلَيْكَ لَسَرَّنِي أَنْ أَدَعَكَ، أَمَا وَاللَّهِ لَأُمِئِّلَنَّ بِسَبْعِينَ مَكَانَكَ» فَنَزَلَ جِبْرِيلُ بِخَوَاتِيمِ سُورَةِ النَّحْلِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقَفَ {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ} [النحل: ١٢٦] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) فِي كِتَابِ الْفَوَائِدِ لِأَبِي بَكْرِ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ. كِتَابِ الْفَوَائِدِ (الغيلانيات) (١٩٧).
- (٥٠) ينظر: التفسير والمفسرون: (٢٥٢-٢٥٣/١).
- (٥١) ينظر: معاني النحو: (٢٠١-٢٠٢/١).
- (٥٢) المصدر السابق: (٢٠٢/١).
- (٥٣) روح المعاني (٣٦٥/٨).
- (٥٤) ينظر: المصدر السابق: (١٠/١).
- (٥٥) ينظر: معاني النحو: (٩٣/٣).
- (٥٦) المصدر السابق: (٩٣/٣).
- (٥٧) ينظر: درة التنزيل: (١٠٨٣/١).
- (٥٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١٣/١).
- (٥٩) معاني النحو: (٢٠٦/١).
- (٦٠) البرهان في علوم القرآن: (٨٧/٣).

- (٦١) ينظر: معاني النحو: (١٩٠/٤).
- (٦٢) المصدر السابق: (١٩٠/٤).
- (٦٣) البرهان في علوم القرآن: (٣٩٥/٣).
- (٦٤) ينظر: معاني النحو: (١٤٠/١-١٤١).
- (٦٥) المصدر السابق: (١٤١/١).
- (٦٦) الإلتقان في علوم القرآن: (١٧٤/٣).
- (٦٧) ينظر: معاني النحو: (٥/١)، وما بعدها.
- (٦٨) ينظر: معاني النحو: (١٢٢/٣-١٢٣).
- (٦٩) المصدر السابق: (١٢٤/٣).
- (٧٠) الكتاب: (٢١٢/١).
- (٧١) معاني النحو: (٢٩٥/٣).
- (٧٢) الكتاب: (٣٩٠/١).
- (٧٣) ينظر: معاني النحو: (٢٩٥/٣).
- (٧٤) ينظر: المقتضب (٣/١).
- (٧٥) ينظر: معاني النحو: (١٢٠/١).
- (٧٦) المصدر السابق: (١٢٠/١).
- (٧٧) المقتضب: (٥٢/٢).
- (٧٨) معاني النحو: (٢٦٨/٤).
- (٧٩) ينظر: الخصائص (١/١).
- (٨٠) ينظر: معاني النحو: (٢١٩/٣).
- (٨١) المصدر السابق: (٢٢٠/٣).
- (٨٢) الخصائص: (٤٦١ /٢).
- (٨٣) معاني النحو: (٢٢٠/٣).
- (٨٤) ينظر: شرح المفصل (٢٦/١)، وما بعدها، من مقدمة د. إميل بديع.
- (٨٥) ينظر: معاني النحو: (٢١٨/١).
- (٨٦) المصدر السابق: (٢٢٢/١).
- (٨٧) شرح المفصل: (٣٦١/٤).
- (٨٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧/١)، وما بعدها، مقدمة المحقق.
- (٨٩) ينظر: معاني النحو: (٢٣٤/٤).
- (٩٠) المصدر السابق: (٢٣٤/٤).

- (٩١) شرح الرضي على الكافية: (٦٦/٣).
- (٩٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (٥/١)، وما بعدها، مقدمة التحقيق.
- (٩٣) ينظر: معاني النحو: (١٠٧/١).
- (٩٤) المصدر السابق: (١٠٧/١).
- (٩٥) مغني اللبيب: (٧٣).
- (٩٦) ينظر: معاني النحو: (٢١٧/٣-٢١٨).
- (٩٧) المصدر السابق: (٢١٨/٣).
- (٩٨) مغني اللبيب: (٨٨).
- (٩٩) ينظر: شرح ابن عقيل (٨/١)، ما بعدها، مقدمة المؤلف.
- (١٠٠) ينظر: معاني النحو: (١٢٢/٣-١٢٣).
- (١٠١) المصدر السابق: (١٢٣/٣).
- (١٠٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (٧٦/٣).
- (١٠٣) ينظر: معاني النحو: (٧/٢).
- (١٠٤) المصدر السابق: (٧/٢).
- (١٠٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣٥٢/١).
- (١٠٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١٣-١٤).
- مقدمة المحقق.
- (١٠٧) ينظر: معاني النحو: (٣٠/١).
- (١٠٨) المصدر السابق: (٣١/١).
- (١٠٩) شرح التصريح على التوضيح: (٤٥١/١-٤٥٢).
- (١١٠) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١٩/١).
- (١١١) ينظر: معاني النحو: (١٣٨/٢).
- (١١٢) المصدر السابق: (١٤٢/٢).
- (١١٣) همع الهوامع: (٩٨/٢).
- (١١٤) ينظر: لسان العرب (٣/١)، مقدمة الناشر.
- (١١٥) ينظر: معاني النحو: (٣١٤/١-٣١٥).
- (١١٦) المصدر السابق: (٣١٥/١).
- (١١٧) لسان العرب: (٣٥/١٣).
- (١١٨) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١٣)، وما بعدها، مقدمة المحقق.
- (١١٩) ينظر: معاني النحو: (٢٥٢/١).

- (١٢٠) المصدر السابق : (٢٥٣/١).
- (١٢١) الكامل: (١٥٧/١).
- (١٢٢) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، عبد المجيد معلومي، بحث منشور في مجلة دعوة الحق، العدد ٣٤٣ محرم ١٤٢٠/ مايو ١٩٩٩.
- (١٢٣) ينظر: معاني النحو: (٣٠٠/١).
- (١٢٤) المصدر السابق: (٣٠١/١).
- (١٢٥) دلائل الإعجاز (٣٢٨/١).
- (١٢٦) ينظر: أمالي ابن الشجري، (١٩٦)، وما بعدها، من مقدمة المحقق.
- (١٢٧) ينظر: معاني النحو: (٧-٦/٤).
- (١٢٨) المصدر السابق : (٧/٤).
- (١٢٩) أمالي ابن الشجري: (٢٢٥/١).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإلتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط١-١٤١٣هـ-١٩٩١م).
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه (ط١-١٣٧٦هـ-١٩٥٧م).
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت (ط١-١٤١٩هـ).
- التفسير القيم=تفسير القرآن الكريم، ابن قيم الجوزية، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت (ط١-١٤١٠هـ).

- التفسير والمفسرون، الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
- درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها، معهد البحوث العلمية مكة المكرمة (١-١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (٣-١٤١٣هـ - ١٩٩٢م): (١/٣٢٨).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت (١-١٤١٥هـ).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه (ط٢٠-١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان (ط١-١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط١-١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط١-١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر البغدادي الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، السعودية، الرياض (ط١-١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة (ط ٣-١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، عبد المجيد معلومي، بحث منشور في مجلة دعوة الحق، العدد ٣٤٣ محرم ١٤٢٠/ مايو ١٩٩٩.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط ٣-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت (ط ٣-١٤٠٧هـ).
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت (ط ٣-١٤١٤هـ).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري الكاتب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت (١٤٢٠هـ).
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع (ط ١-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق (ط ٦-١٩٨٥م).
- مفاتيح الغيب=التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (ط ٣-١٤٢٠هـ).
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.